الفصل الثالث

مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ ونتائجه

- نشاط الدول الأوربية قبل انعقاد المؤتمر.
- المؤتمر.
- نتائج المؤتمر.

obeikandi.com

نشاط الدول الأوربية قبل انعقاد المؤتمر :

اتخذت الدول الأوربية سياسات معينة تجاه البرتغال في مؤتمر برلين وكان المؤتمر قد عقد نتيجة للمعاهدة الإنجليزية البرتغالية سنة ١٨٨٤ بخصوص حقوق السيادة في حوض الكونغو ، واقترحت وزارة الخارجية البرتغالية عقد مؤتمر للدول الاستعمارية ، ومن ثم كان مؤتمر برلين الذي تمخض عن سلسلة من الأحداث استمرت حتى سنة ١٩١٤ كان معظمها في غير صالح البرتغال.

اشترك في المؤتمر إنجلترا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال ، وبالرغم من التاريخ الاستعماري الحافل للدولة الأخيرة فقد كانت هي الوحيدة التي خرجت خاسرة من الصفقة ، ومرجع ذلك إلى سمعتها الاستعمارية السيئة التي لطختها مساءات القرون من تجارة الرقيق والإهمال.

في هذا الجو المكفهر الملبد بالخديعة وجدت البرتغال نفسها في حاجة إلى عون إنجلترا حليفتها القديمة ، ولكن هذه وقفت إزاء البرتغال في القرن التاسع عشر عموماً موقف المنافق الورع وأصبح الحصول على حلفاء نافعين وإبعادهم عن إنجلترا هو الشغل الشاغل والعقدة المحيرة لرجال البرتغاليين ، ومع ذلك فقد دافع أندريه كورفو عن الصداقة الإنجليزية البرتغالية باعتبارها ضرورة ملحة لبلده الصغير ، ولكن إنجلترا لم تتأثر بهذا الدفاع الخاص وعرضت مشكلة النزاع بينها وبين البرتغال عن خليج دي لاجوا للتحكيم أمام الرئيس مكماهون رئيس جمهورية فرنسا الذي حكم بشرعية المطالب البرتغالية ، فقد كانت وزارة الخارجية متأثرة بالرأي العام البريطاني وهو ينظر إلى الاستعمار البرتغالي في إفريقيا كصورة من صور التأخر والإنحلال ، ويطالب بأن تخرج البرتغال من القارة وأن يعهد بمستعمراتها إلى دولة تقدمية ، كذلك استمرت إنجلترا سنوات طويلة ترفض الاعتراف بالسيادة البرتغالية على ساحل أنجولا شمال أمبريز Ambriz على الرغم من اعترافها الضمني بهذه السيادة في معاهدة ١٨١٠ ، ١٨١٧ الخاصتين بتجارة الرقيق ، وكانت البرتغال تعارض موقف بريطانيا دائماً ، وترفض من ناحية أخرى أن تعترف بمطالبها في الكنغو ، وما أن حدثت المناورة الفرنسية في حوض الكنغو سنة ١٨٨٢ – ١٨٨٣ حتى

اتخذت الدولتان أسساً جديداً للتفاهم ، فقد خشيت البرتغال من أنها قد تفقد بعض مدة وجيزة مناطق كانت قد تعودت على اعتبارها من أملاكها الخاصة بينما خشي الإنجليز أن يقفل نهر الكونغو في وجه التجارة الدولية بسبب سياسة الضرائب الحامية Profective التي تنتهجها فرنسا، ومن ثم كان مشروع السيادة البرتغالية في مقابل اعتراف الأخيرة بمطالب الإنجليز على ضفتي النهر لمسافة خمسين ميلاً تصعد مع النهر حتى نوكي Noqui وسلمت البرتغال بمبدأ حرية التجارة في النهر وتكوين هيئة أنجلو برتغالية لتنظيم الملاحة فيه وألا تزيد الضرائب عن البضائع الواردة على عشرة في المائة من ثمنها الأصلي ، ويكون لبريطانيا حقوق الدولة الأكثر رعاية ، وبذلك حقق مشروع المعاهدة امتيازات تجارية للإنجليز ووضع الشواطئ الدنيا من النهر تحت سيطرة البرتغاليين.

واجه مشروع المعاهدة هجوماً عنيفاً سواء من الراضيين عنه أو الساخطين عليه فهو في رأس الأولين مشروع معاهدة قاصرة محدودة ، وفي رأي الآخرين انعزال وتأخر ، وعندما عرض المشروع على البرلمان الإنجليزي عارضه عدد من النواب معارضة عنيفة ، واستنكروا وضع دلتا النهر في يد دولة ليس مخبرها بأحسن حال من مظهرها ، تكبل النشاط التجاري وتعرقله بتقاليد لا تتفق إلا مع العصور الوسطى ، وفي وسط هذا الجو الحساس اقترحت الخارجية البرتغالية أسساً جديدة للتفاوض يمكن التوصل إليها في مؤتمر دولي ، وتلقفت ألمانيا هذا الاقتراح كفرصة للاستيلاء على المبادرة من يد بريطانيا فعقد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ – ١٨٨٥ ليناقش شئون غرب أفريقيا ، فقدت فيه البرتغال نصف ما كانت تعمل على الاحتفاظ به وكان من الممكن أن تفقد المزيد لولا براعة ممثليها في إثارة الفرقة بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا حتى لا يتحد عليها هذا الثالوث القوي (١).

وعملت بريطانا على تقوية نفوذها القنصلي في غرب القارة خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر ، وكان لظهور الفرنسيين كقوة مؤثرة في مسرح الأحداث أثره في تغيير نظرة الساسة البريطانيين نحو المنطقة وكان لابد من التكالب بين الدولتين، ومن هنا تبدأ

مرحلة جديدة من الصراع بين الدول الأوربية تجاه القارة الأفريقية [٢] ، فكان مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ من أجل تقسيم أفريقيا بين الدول الأوربية.

قبل انعقاد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ كانت الدول ذات الأثر الفعال في تلك الفترة هي إنجلترا وفرنسا والبرتغال ، وكانت البرتغال تدعي سيطرتها على مناطق شاسعة من القارة منذ أيام مجدها في فترة الكشوف الجغرافية في القرن السادس عشر ، لكن احتلالها الفعلي لهذه المناطق لم يكن فعالاً ومؤثراً وبدأت إنجلترا تعيد هذه الأمجاد في أذهان البرتغاليين خصوصاً بعد أن ظهرت نوايا الملك ليوبولد ملك بلجيكا في حوض الكونغو ، فشجعت بريطانيا دولة البرتغال على إحياء هذه الإدعاءات القديمة في المنطقة ما بين خطي ١٢ ْ ، ٥ حتى ٨ جنوباً ، بل راحت تسعى لعقد معاهدة معها في يوم ٢٦ فبراير ١٨٨٤ ، ورغم أن هذه المعاهدة قد لقيت معارضة قوية من جانب البرلمان البريطاني ولم يعتمدها ، إلا أن مجرد تفكير بريطانيا في إعطاء هذه المنطقة الحيوية من أفريقيا كان عاملاً قوياً في دفع عجلة التكالب على القارة الإفريقية ، بل أحدث تقارباً بين فرنسا وألمانيا للوقوف سوياً ضد هذه المعاهدة البريطانية البرتغالية ، وقام بسمارك بعرض فكرة مؤتمر دولي تطرح فيه مسألة الكونغو وغيرها من المسائل على بساط البحث ، واشتركت كل من ألمانيا وفرنسا في توجيه الدعوة في ١٦ أكتوبر ١٨٨٤ لعقد المؤتمر ، وشاءت الأقدار أن تكون بريطانيا مجرد مدعوة لمثل هذا المؤتمر وليست داعية له في الوقت الذي كانت تعد فيه طليعة الدول الاستعمارية في العالم [٣].

وكانت فرنسا قد استقرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر في الجزائر، ثم بدأت تبحث لها عن موضع قدم على الساحل الغربي من القارة ، وازداد تطلعها نحو النيجر والجابون وقادها السعي نحو مناطق جديدة إلى بسط نفوذها على جزيرة مدغشقر ، وكانت كل هذه الجهود سبباً في أن تسلك بريطانيا أسلوباً متشابهاً حيث سيطرت على بعض المناطق في جنوب القارة حتى نهر أورانج وخليج دالجو في غرب أفريقيا ، هذا إلى جانب السيطرة على بتشوانالاند ، كما قامت بتدعيم نفوذها في مملكة المتابيلي بوسط القارة ، وأخيراً مد السيطرة على منطقة زنجبار في الشرق.

وكانت إيطاليا تتطلع إلى السيطرة على بعض أجزاء من القارة الأفريقية ووجدت المجال خصباً في الجانب الشرقي ، فقامت بوضع قدم لها في منطقة خليج عصب شمال أوبوك ، كما تطلعت إلى تونس وإلى طرابلس الغرب.

وكانت تلك هي صورة الصراعات البسيطة قبل أن تفجر ألمانيا مشكلة التكالب على أفريقيا بعد الصورة الصناعية التي كانت تتطلب الحصول على مناطق المواد الخام وسوق لتصريف المنتجات الصناعية ، وكانت الحاجة تتطلب أن تصبح منافذ القارة وخصوصاً أنهارها حرة أمام جميع الدول ، وزاد من عوامل التكالب السعي لبناء الإمبراطوريات وتحقيق الأمجاد القوية ، وتطبيق نظريات العنصرية وسيادة الرجل الأبيض ، ثم السيطرة وبسط النفوذ ، كل هذه العوامل كانت كفيلة بخلق جو من الشكوك نحو نوايا الدول الأخرى التي ساورت الدول الأوربية سبباً في جعل الأوربيين يسعون للجلوس سوياً للتفاهم على مائدة المفاوضات على عملية تنظيم التقسيم ، وبشكل لا يحدث الفرقة والتعارض أو التصادم العسكري.

ودخلت بلجيكا هذه الخلية من التنافس الاستعماري عندما أسس الرحالة ستانلي عدة محطات لملك بلجيكا ليوبولد بعد إنشاء المنطقة الدولية لاستكشاف القارة عام ١٨٨٠ لكن نوايا هذا الملك وتحويل الهيئة الدولية إلى هيئة خاصة جعلت الدول الأخرى تنظر بعين الشك والريبة إلى تلك المحاولات للسيطرة على خامات نهر الكونغو ، بل كانت هذه سبباً في تفكير بريطانيا في تشجيع البرتغال على إحياء الإدعاءات القديمة لها في مصب هذا النهر ، كما كانت سبباً في إرسال المستكشف الفرنسي دي برازا (De Braza) لاكتشاف بعض المناطق في حوض البحر نفسه ، وعجل هذا التكالب باحتلال فرنسا لتونس في عام ١٨٨١ ، وإنجلترا لمصر عام ١٨٨٢.

وكان احتلال بريطانيا لمصر بداية التكالب على القارة كما يزعم بعض المؤرخين ، ذلك لأن هذا الاحتلال قد دفع الدول الأوربية نحو القارة في محاولة لبسط نفوذها على

بعض المناطق الاستراتيجية حفاظاً على توازن القوى [٤] فبريطانيا نشطت في سيطرتها على أفريقيا لتفتح لنفسها الطريق من القاهرة شمالاً إلى الكاب جنوباً.

فكان احتلال مصر مقدمة لمرحلة من التكالب ، وفاتحة عهد جديد في تاريخ القارة الأفريقية وإيذاناً بموجة استعمارية أدخلت القارة في حسابات القوى الكبرى ، ولم تتوقف عمليات التوسع الأوربي إلا بعد تقسيم القارة إلى تلك الوحدات القزمية التي تعيش القارة في ظلها حتى يومنا هذا.

وخلاصة القول : إن هذه التصرفات من جانب بعض القوى الأوربية وفي المناخ الذي سيطر عليه الشك والخوف تجاه القوى الأخرى أن بدأت الخيوط تتجمع والرؤيا تتضح نحو عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كافة الاتجاهات ومختلف الزوايا التي يمكن على أساسها أن تبدأ مرحلة توزيع هذه القارة بخدماتها وثرواتها دون أي اعتبار ، فانتهزت الدول الأوربية عملية عقد المعاهدة بين بريطانيا والبرتغال في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ لتكون الذريعة نحو الدعوة لعقد المؤتمر.

وبدأت ألمانيا تخطط لعقد هذا المؤتمر الدولي ، وأخذت تتقارب من فرنسا عدوها التقليدي ، وذلك من أجل حل مشكلات التقسيم وتنظيم عمليات التوزيع ، ووجدت فرنسا في فكرة الألمان لعقد المؤتمر حلاً مناسباً ، فراحت تؤيد الاقتراح الذي فكر فيه بسمارك في يونيه عام ١٨٨٤ ، وبالاتصال بالدول الأوربية صاحبة المصالح صار هناك شبه إجماع على الاشتراك في هذا المؤتمر الدولي حتى بريطانيا التي لم تعلم إلا مؤخراً بهذه المساعي الألمانية الفرنسية وافقت أيضاً على حضور المؤتمر.

وبدأت سلسلة من الاتصالات بين الألمان والفرنسيين انتهت بموافقة فرنسا على مقترحات الألمان بشأن بنود المؤتمر في ١٧ أغسطس وتضمنت هذه الأسس :-

أولاً : حرية التجارة والملاحة في حوض نهر الكنغو.

ثانياً : تطبيق مبادئ مؤتمر فينا عام ١٨١٥ بشأن حرية الملاحة في الأنهار الدولية.

ثالثاً : وضع أسس جديدة للمناطق التي يتم احتلالها في المستقبل ووافقت القوى الأوربية على عقد المؤتمر الدولي في مدينة برلين ، وبالفعل عقد المؤتمر في ١٥ نوفمبر عام ١٨٨٤.

المؤتمر :

انعقد المؤتمر في مدينة برلين في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ ، وحضره مندوبو أربع عشرة دولة هي النمسا ، والمجر ، وألمانيا ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وهولندا ، والبرتغال ، وروسيا ، وأسبانيا ، والسويد ، والنرويج ، وتركيا ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا ، عقد هذا المؤتمر عشر جلسات كاملة ، بدأت الجلسة الأولى في ١٥ نوفمبر وانتهت الجلسة الأخيرة في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ ، وهو تاريخ الذكرى السنوية الأولى لتوقيع المعاهدة البرتغالية ، وصدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام (General Act) تضمن ثماني وثلاثين مادة ، ووقعه ممثلو الدول المشتركة في المؤتمر ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية ، ونصت المادة (٣٨) من ميثاق المؤتمر على أن المواد التي تعتمدها الدول المشتركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول [٥] ومن أهم المواد التي أقرها ميثاق المؤتمر :-

١- تقرير حرية التجارة في حوض الكنغو.

٢- الإلتزام بحرية الملاحة في نهر الكنغو والنيجر.

٣- الاعتراف بدولة الكونغو الحرة ، التي أصبحت فيما بعد من ممتلكات بلجيكا.

٤- العمل على إلغاء تجارة الرقيق ومطاردتها والقضاء عليها.

٥- عدم فرض أية دولة حمايتها على منطقة ساحلية في غرب أفريقيا دون أن تعلن ذلك للدول الأخرى الموقعة على هذا الاتفاق.

٦- عدم إعلان أية دولة الحماية على منطقة من القارة الأفريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيده باحتلال فعلي للمنطقة.

إن هذا النص كان وراء جهود ألمانيا ، وعلى رأسها بسمارك لحيازة أكبر مساحة ممكنة من الأرض الأفريقية لتعويض التأخر في توسعها الاستعماري [٦].

وبذلك كانت قرارات المؤتمر ذات مستوى عالي فيما يختص بتجارة الرقيق التي لعبت ألمانيا فيها دوراً كبيراً وكذلك التجارة الحرة والحاجة لتثبيت الاحتلال في المستعمرات قبل البدء في ضم غيرها لأن مدة انعقاد المؤتمر وهي ستة أشهر قد شهدت أشهر عمليات الضم السريع في تاريخ تقسيم القارة وكان ذلك على يد ألمانيا نفسها ، فبينما كان المؤتمر منعقداً فعلاً أعلن بسمارك أن حكومته تبسط حمايتها على تلك الأجزاء من شرق أفريقيا التي حصل فيها كارل بيترز وجماعته على معاهدات مشكوك فيها من زعماء مزعومين خلال رحلة واحدة لم تستمر إلا أسابيع قليلة ومن ثم بدأ واضحاً للجميع أن لابد من تقسيم القارة كلها [٧].

استطاع الملك ليوبلد أن يظفر من المؤتمر بنصيب الأسد ، لكن الدول الأخرى التي اضطرت لقبول قرار المؤتمر الخاص بقيام دولة الكونغو الحرة ، وعلى رأسها إدارة هيئة الكونغو الأعلى التي يرأسها الملك ليوبلد – لم تلبث أن ردت على هذا الإجراء بسرعة وطريقة عملية فبريطانيا استولت على ميناء (لاجوس) في نيجيريا ، وعلى (بتشوانا لاند) ثم ما لبثت أن ضمت نيجيريا كلها إلى أملاكها ، وفرنسا كان ردها أنها وجهت عناية خاصة للبعثة الكشفية إلى الكونغو [٨].

وهكذا اسلمت اتفاقية برلين التي وقعتها الدول الأوربية حوض نهر الكونغو الشاسع إلى منطقة جديدة ، أطلق عليها اسم دولة الكونغو الحرة ، وبهذا حكم ليوبولد الثاني ملك بلجيكا دولة تترامى أطرافها إلى مليون كم مربع ، كما مهدت الاتفاقية لقيام ألمانيا بنشاط استعماري واسع النطاق في أفريقيا جعلها منذ عام ١٨٨٤ تسيطر على مناطق واسعة جداً في أفريقيا ، تشمل جنوب غرب أفريقيا ، وتنجانيقا والكاميرون وتوجولاند وهليجولاند ذات الموقع الاستراتيجي المهم بالنسبة للدفاع البحري على ألمانيا [٩].

ولم يكن ينفض مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ بعد أن أخذت الدول الأوربية تناصر رجالها ، وتدعي وضع اليد على المساحات الشاسعة ، والتي كادت أن تؤدي إلى نشوب حرب من أجل التسابق على المستعمرات – إلا وقد اتفق حكام أوربا على توزيع المغانم والإسلاب حيث فازت بريطانيا وفرنسا بنصيب الأسد من تلك الأسلاب أما بريطانيا فإنها قد وضعت يدها قبل المؤتمر على منفذ القارة الشمالي وهو مصر ، واستولت على الطرف الجنوبي (الكاب) ، وتمركزت على الهضبة الاستوائية ، على شواطئ أفريقيا الغربية ، وأما فرنسا فقد سارعت كذلك إلى التغلغل في أقطار أفريقيا الغربية والوسطى ولكن الذي أعانها في مؤتمر برلين وهي التي خرجت مهزومة من حرب السبعين – هو عدوها الأكبر "بسمارك" فقد كان يرمي من منح فرنسا أوسع مساحة في أفريقيا إلى شغلها وأنهاك قوتها في المستعمرات بدلاً من تجمع القوة للانتقام من ألمانيا في أوربا [١٠].

وناقش المؤتمر خلال جلساته الرئيسية مسألة حرية التجارة في حوض نهر الكونغو ، وهي القضية التي استغرق بحثها حوالي أسبوعين ، وانتقل المؤتمر بعد ذلك إلى بحث قضية حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر واستغرقت شهراً كاملاً ، ثم تأجلت الجلسات بسبب أعياد رأس السنة الميلادية ، وعاد المؤتمر ليستأنف أعماله مرة أخرى في السابع من يناير حيث بحث قضية شروط الاحتلال في المستقبل ، وبعد مناقشات بين الوفود تمت الموافقة النهائية على مواد الاحتلال الفعلي على أن تكون في فصل مستقل من المرسوم النهائي.

وهكذا تم في مدينة برلين ومن دون حضور ممثلين عن الدول الأفريقية وضع أسس تقسيم القارة الأفريقية ، ذلك التقسيم الذي لم يضع في الاعتبار توزيعات القبائل والعشائر فحول أفريقيا إلى وحدات قزمية صغيرة صارت الأساس للحدود الأفريقية الحالية.

وقد نجح المؤتمر في تحقيق هدفين أساسيين هما :-

أولاً : قيام دولة حرة كبرى في قلب أفريقيا الاستوائية تكون من الناحية الاسمية مفتوحة لكل الشعوب ، وبعيدة عن المنافسات الدولية.

ثانياً : وضع المؤتمر أسس التنظيمات الاقتصادية بالمناطق الداخلية في القارة، وقد أيد المؤتمر في قراراته في مبادئ الحرية والمنافسة الشريفة على عكس النظم الاستعمارية البالية ، كما أتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم القارة شمال وجنوبي خط الاستواء بطريقة لا تحدث خلافات طاحنة بين الدول الاستعمارية كتلك التي صاحبت استعمار الامريكتين ، حيث تم تقسيم القارة بشكل سليم ، وقد حاول المؤتمر أن ينظم العلاقات بين القوى الاستعمارية على أسس قانونية محددة ، ولكن الذي حدث هو دفع عجلة التكالب الاستعماري على القارة الأفريقية ، وأسفر في النهاية على احتكار الدول الكبرى للتجارة في المناطق التي خضعت لنفوذها في تلك الجهات.

وهكذا نجد أن هذا المؤتمر قد قسم القارة الأفريقية بشكل ينسجم مع مواقف الدول الأوربية ، وأعطى المؤتمر اعترافاً دولياً لموقف كان موجوداً بالفعل ، حيث بدأت الدول بعد المؤتمر التكالب على القارة بشكل سريع ، وهذا التكالب يعني بالضرورة الاحتكاك بالقوى الوطنية الأفريقية التى كانت هي الأخرى تسعى لتوحيد الكلمة حول حركات إصلاحية إسلامية ، فشهدت أفريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع تلك السلسلة المستمرة من الحروب بين القوى الإسلامية والدول الأوربية التي سعت من أجل الاحتلال الفعلي لأقاليم القارة حسب قرارات مؤتمر برلين ، وكان الالتحام أمراً محتماً ، وكان الصدام بين المسلمين والمسيحيين ظاهرة بارزة في تاريخ أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر ، ولم يتوقف الصدام حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ومن هنا تظهر قيمة الكفاح الأفريقي المسلح وتتضح الجهود التي بذلها الأفارقة وقواد الجهاد الإسلامي في مقاومة هذه الهجمة الاستعمارية على كل أرجاء القارة وخصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء ، حيث بدأت المواجهة بين زعماء المسلمين وقوى الدول الأوربية التي كانت تسعى لوضع أسس الاحتلال الفعلي موضع التنفيذ [١١].

نتائج المؤتمر :

على كل حال نجد أن مؤتمر برلين قد اكتفى بوضع القواعد الأساسية لعملية السعي المتواصل لامتلاك المستعمرات التي تلت انعقاد المؤتمر ، فبعد المؤتمر أخذت

الدول الأوربية تعد العدة لتحديد تخوم مناطق نفوذهم المتضاربة ، وبموجب الأسلوب دخلت في حوزة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال مناطقة شاسعة داخلية تمتد إلى ما وراء النقاط الساحلية التي كانوا قد أنشأوها ، فقد اندفعت كل من بريطانيا وفرنسا مثلاً إلى الشمال والشرق من قواعدهما : فركزت بريطانيا على منطقة النيجر ونيجيريا في حين توجهت فرنسا نحو الوصول إلى ممتلكاتها عند بحيرة تشاد ضمن مخطط استعماري شامل لبناء إمبراطورية من الأراضي المتصلة من الجزائر إلى الكونغو [١٢].

وقفت البرتغال في الأسابيع الأولى من المؤتمر موقفاً حازماً من حقوقها التاريخية في الكنغو الأدنى ، ولكن هذه الحقوق محيت بعد ذلك بالتدريج الواحد إثر الآخر ، ففقدت حق السيطرة على النهر ومطالبها في الرسو على الضفة الشمالية منه (ماعدا في كابندا) ومطالبها في ضفته الجنوبية فيما وراء نوكي ، وفي نهاية المؤتمر خرجت بكابندا والشاطئ الجنوبي للنهر من مصبه حتى نوكي ومنها إلى الداخل على طول خط عرض نوكي حتى نهر كوانجو Quango الذي أصبح مجراه الجنوبي يمثل خط الحدود بينها وبين الكنغو ، أما الحدود النهائية بين المستعمرتين (أنجولا والكنغو) فقد رسمتها معاهدتا ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ، وهنا أيضاً لم تحقق البرتغال كثيراً من مطالبها التي تستند على الحق التاريخي والتي فقدت أهميتها بعد انهيار آمال البرتغاليين في ممر عبر القارة [١٣].

قامت البرتغال بتنفيذ مشروعات جديدة واحتلال الموانئ الواقفة شمال مصب نهر الكونغو ، وقد انتهى هذا النشاط بإنذار ١٣ فبراير ١٨٨٥ الذي قدمته فرنسا وبريطانيا وألمانيا وطلبت فيه تلك الدول البرتغال بالتنازل عن مطالبها في كابندا والشاطئ الشمالي لنهر الكونغو ، أو سحب الاعتراف بجميع حقوق البرتغال في المنطقة المتنازع عليها مشروعات مد الحكم البرتغالي إلى المنطقة الداخلية من أنجولا، والتحكم في تجارتها وضعها مجموعة من الناس في جمعية لشبونة الجغرافية [١٤].

هذه الحدود التي رسمتها المعاهدتان لا تختلف كثيراً عن الحدود التي تفصل الآن بين أنجولا وجمهورية الكونغو.

ولكن ما الذي دفع البرتغال في سنة ١٨٨٦ إلى تحقيق مشاريع مانويل سباستيا ووسوسا كونتهو عبر القارة ؟ لقد كان من السهل عليها أن تطالب بالأراضي التي تقع بين أنجولا وموزمبيق وأن تحتلها قبل ذلك بخمسين أو بثلاثين سنة أو حتى بعشر سنوات دون أن تواجه معارضة تذكر ، إما أن تحاول القيام بهذه المشاريع في سنة ١٨٨٦ فلم يكن ذلك إلا تمهيداً للكارثة.

في ذلك الوقت كان الاعتقاد قد قوي في الدوائر الرسمية بأن إنجلترا تخطط لاجتياح القارة منطلقة من مراكزها في الجنوب ومن المحتمل أيضاً أن الرسميين البرتغاليين قد اعتقدوا خطأ بأن بنود ميثاق برلين التي تشير إلى حق مد السلطة إلى ما وراء المناطق الساحلية تنطبق على الدول الإستعمارية الصغرى ودارت رؤوسهم بالغرور والاستيلاء واعتبروا أنهم قد تصاغروا في المؤتمر فحاولوا أن يرفعوا روح شعبهم المعنوية فقرروا إتباع أساليب بسمارك ، وبدأت البرتغال – وقد كانت تماحك من سنة واحدة في المؤتمر من أجل أفدنة قليلة من الأرض ، تخطط وبجرأة لابتلاع مناطق من القارة أكبر من مستعمرتيها اللتين اعترف بهما المؤتمر ، ومع ذلك فقد كانت سمعتها السيئة كقوة استعمارية وتدخل سيسل رودس Cecil Jhon Rhodes هي الصعوبات الوحيدة التي واجهت المشاريع البرتغالية.

وربما كان من الصعب على السياسيين البرتغاليين أن يحرزوا في سنة ١٨٨٥ تدخل رودس ولكن فشلهم في التعرف على الاستنكار العنيف والسخط الذي يكنه الرأي العام البريطاني لمشروع تصبح به دولتهم سيدة مستعمرات إفريقية كان خطأ قاتلاً.

لم يكن المشروع خيالياً كله ولم يكن الدبلوماسيون البرتغاليون على جهل تام بالسياسات الأوربية في إفريقية ، فإذا كانت ألمانيا تؤازرها إنجلترا والدول المتحالفة قد اعترفت بشرعية إمبراطورية ليوبولد في الكنغو ، فلماذا لا تفعل فرنسا وألمانيا نفس الشيء بالنسبة لإمبراطورية برتغالية عبر القارة وهكذا ، ففي الفترة من مايو سنة ١٨٨٦ إلى يوليو

١٨٨٧ عقدت المعاهدة الخاصة بتنظيم الحدود المتبادلة في أفريقيا وصدقت عليها كل من البرتغال وفرنسا وألمانيا واضطرت فيها البرتغال أن تتنازل عن كثير من مطالبها في السواحل الشرقية والغربية للقارة في مقابل الاعتراف لها بحقها في السيادة ونشر المدنية في الأقاليم التي تفصل بين انجولا وموزمبيق مع مراعاة عدم المساس بالحقوق التي قد تكون بعض الدول الأخرى قد اكتسبها في هذه المناطق ، وفي السنة التالية قدم هنريك جومز Henrique de Barros Gomes وزير الخارجية لبرلمان بلاده في لشبونة الخريطة الوردية الشهيرة ، وفيها يغطي اللون الحمر الوردي النطاق الذي ينحصر بين خطي عرض ١٢ ، ١٨ جنوب خط الاستواء من أقصى شرق القارة إلى غربها.

رفضت إنجلترا أن تعترف بالمشروع ودفع اللورد سالزوبري بأن البرتغال لا تحتل فعلاً هذه المساحات الواسعة من الأراضي التي تطالب بها وإنها من ثم لا تستطيع حماية الأرواح والممتلكات الأجنبية هناك ورد جومز بأن ميثاق برلين يتحدث عن الاحتلال الفعلي بالنسبة للسواحل فقط وأنه إذا كان هذا الميثاق ينطبق على الأراضي الداخلية فإن الممتلكات الألمانية والفرنسية وممتلكات ليوبولد وبعض المحميات البريطانية ستعترف بها في هذه الجهات ، وأشار إلى مجالات النفوذ ولخص حقوق بلاده التاريخية في القارة بيد أنه عندما كان جومز يسرد تفاصيل معاهدات قديمة تمت بين بلاده وبين المونوموتابا ويعدد القلاع والمصانع المحطمة التي كان مواطنوه قد أنشأوها في ماشونالاند Mashona land ويصف أعمال بعثات التعدين في أراضي المانيكا Manica ومجهودات بعثات بلاده التبشيرية والتجارية والرحلات العلمية التي قام بها لاسيرداوجامتو ومونتيرو وبنتو ، بينما كان جوميز يتحدث عن ذلك كله كان يكفي الإنجليز أن يتحدثوا عن التقدمية ذلك التعبير الجذاب الذي استخدمه الرجل الأبيض – ليدحض إدعاءات البرتغال كلها ، كانت المعركة بين الدولتين معركة الماضي مع المستقبل ولم يكن ساسة البرتغال قد اكتسبوا الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لمنافسة القوى الاستعمارية الأخرى ، فلقد تغيرت أصول اللعبة الأفريقية بعد انضمام اللاعبين الجديد مؤخراً [١٥].

وزاد عدد الدول الاستعمارية المتنافسة ، ودخلت أفريقيا في حلبة الصراع وأصبحت لقمة سائغة للمتصارعين.

أوشكت المفاوضات المتعثرة التي بدأت بين الدولتين عقب إعلان المشروع البرتغالي أن تصل إلى اتفاق في بعض النقط ولكن صلابة الموقف الذي وقفته الإرساليات الإنجليزية في مرتفعات شاير ومشاريع رودس الضخمة بالإضافة إلى ما أسماه أوليفييرا مارتنز (الحماس البرتغالي الأحمق وعناده) كل ذلك حال دون الوصول إلى اتفاق مرض بين الدولتين وانتهى الأمر بالانذار الإنجليزي المشهور ضد البرتغال سنة ١٨٩٠.

تعلم جومز من هذه الأزمة أن استخدام دبلوماسية فعالة نشطة ، يفترض وجود سيادة قائمة فعلاً وهذا ما لا تملكه بلاده.

أما الإنجليز فقد بدأوا في جنوب القارة يحققون مبدأ رودس "المرتفعات لنا والمنخفضات للبرتغال" وذلك يتوسع مستعمراتهم في الجنوب عبر المرتفعات بين نهري ليمبوبو وزمبيزي ، وأعلنت الإرساليات والمصالح الإنجليزية في نياسا لاند والتي شجعها رودس عن خوفها وقلقها إزاء التوسع البرتغالي وإزاء العزلة التي وجدت نفسها فيها ، ثم جاءت سنة ١٨٩٠ عندما ظهر الأسطول البريطاني في مياه موزمبيق بسبب صدام وقع بين بعض القوات البرتغالية وبين الإفريقيين في وادي شاير وكان الإنذار البريطاني ، وفي أكتوبر من السنة ذاتها أي صدام قليل الأهمية وقع بين جيش شركة رودس Rhodes s' Chaertered Comp وبين قوة متطوعين من متطوعي المبشرين إلى وقوع الكارثة ، ولم تتلق البرتغال مساعدة من ألمانيا وفرنسا فاضطرت إلى التسليم وعقد معاهدة سنة ١٨٩١ التي أدت إلى امتداد الممتلكات البريطانية من الزنغال في الجنوب حتى كانتجا في الشمال [١٦] مما أثر على أن يكون للمستعمرات البرتغالية في أفريقيا نصيب في التنمية.

كان لكارثة ١٨٩٠ أثر طيب في نشر الوعي بين البرتغاليين والإدراك الكامل لأهمية المستعمرات الأفريقية ، وساد لشبونة شعور جارف وحد حياتها السياسية وعبر عن

الحاجة الملحة إلى العمل وأحس الجميع بالتحدي الذي يواجهونه في البؤس والشقاء المنتشر في أنجولا وموزمبيق ، وأن تهديد القوى الأوربية لمستعمراتهم في القارة لم ينته بعقد معاهدة ١٨٩١ وأصبح واضحاً أن الحديث عن عظمة الماضي والتدليل عليه بالوثائق المختلفة لا يصلح إلا في الخطب الحماسية التي يقصد بها إثارة الجماهير ولكنه لم يعد كافياً للدفاع عن مستعمراتهم ضد القوى الأجنبية هذا الحماس وذلك الغضب الذي انبعث في المجتمع البرتغالي بسبب الإنذار البريطاني استطاعت الحكومة أن تستغله في العمل على تعمير مستعمراتها الإفريقية وتنميتها طول عقدين من الزمان.

كان هذا الإنذار البريطاني في بداية عقد من السنين عصيب بالنسبة للبرتغال واجهت فيه التهديد من إنجلترا وألمانيا على السواء ، تريد الأولى أن تقوي موقفها في الترانسفال والثانية تعمل على دفع البرتغال إلى أن تقترض منها مبالغ كبيرة من الأموال على أن تكون مستعمراتها في أفريقيا ضماناً لهذه القروض ، ولكن البرتغال نجحت – رغم حرج موقفها في موزمبيق – في تفادي الإنهيار وعدم الارتماء في أحضان أي من هاتين القوتين ، وفي سنة ١٨٩٨ عقدت إنجلترا وألمانيا معاهدة تضمنت بنداً ينص على أن تقسيم الدولتان فيما بينهما مستعمرات البرتغال في أفريقيا في الوقت المناسب ، وهو الوقت الذي تعجز فيه هذه الدولة عن الاحتفاظ بها على أن يقع جنوب أنجولا ، وما يلي نهر الزمبيزي شمالاً في موزمبيق في مجال النفوذ الألماني ومنطقة خليج ديلاجوا في مجال النفوذ البريطاني ، ولكن بعد سنة واحدة من هذه المعاهدة كانت إنجلترا قد بدأت تدخل في حرب البوير ووجدت أن ألمانيا قد تطرفت في ضغطها على البرتغال فوقعت مع البرتغال حلفاً سرياً (هو الذي يسمى معاهدة وندسور) في أكتوبر سنة ١٨٩٩ أكدت فيه الدولتان معاهدات الصداقة السابق عقدها بينهما وأكدتا البند الوارد في معاهدة سنة ١٦٦١ المعقودة بينهما وفيه تتعهد إنجلترا بحماية المستعمرات البرتغالية وذلك في مقابل أن تمنع البرتغال وصول الجيوش والأمداد للبوير عبر مستعمراتها وأن تسمح لإنجلترا باستعمال موانئ موزمبيق لإنزال جيوشها.

وقد نشطت المطامع الألمانية في أنجولا وموزمبيق مرة أخرى سنة ١٩١٤ ، وحاولت ألمانيا أن تتباحث مع إنجلترا في اقتسام هاتين المستعمرتين ولكن إشتعال الحرب العالمية الأولى حال دون إتمام هذه المباحثات ، بيد أن البحث فيما عاد ثانية في العشرينات من القرن العشرين رغم دخول البرتغال الحرب في صف الحلفاء ، ولكن تغير ظروف السياسة الاستعمارية في ذلك الوقت حال دون إتمام هذه المباحثات أيضاً فقد توثقت العلاقات بين القوى الاستعمارية الكبرى في أفريقيا ممثلة في إنجلترا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وبين البرتغال بازدياد اعتماد هذه القوى على الموانئ والسكك الحديدية في المستعمرات البرتغالية ثم ازدادت هذه العلاقات توثقاً في الأربعينات والخمسينات من القرن بسبب ما أحسته من خطر القومية الإفريقية الناهضة على مصالحها جميعاً[١٧].

بعد أن وضعت الدول المشتركة في المؤتمر أسس تقسيم القارة الأفريقية بدأت الدول الأوربية خطتها لتقسيم القارة ، فوجدنا أن بريطانيا بدأت في يونيه ١٨٨٥ تكوين محمية لها على ساحل النيجر ، وفي تلك المنطقة الواقعة بين لاجوس والكاميرون ، ثم توسعت شمالاً إلى الدول الإسلامية في إمبراطورية الفولاني ودخولها في صراع مع هذه الدول الإسلامية.

وفي يونيه من عام ١٨٨٥ كانت ألمانيا قد وقعت اتفاقية مع توجو ، وضعت بمقتضاها مناطق ملك توجو الواقعة على الساحل الغربي لأفريقيا حتى لومي (Lome) تحت الحماية الألمانية ، ثم قامت بتثبيت أقدامها وتوطيد نفوذها هناك.

ولما تولى سالسبوري (Salisbury) الوزارة البريطانية في عام ١٨٨٥ كان أول الأعمال التي قام بها هي فتح المجال نحو التوسع شمالاً من مستعمرة الكاب بإعلان الحماية التي قام بها فتح المجال نحو التوسع شمالاً من مستعمرة الكاب بإعلان الجمعية البريطانية على بتشوانا لاند وهي منطقة صحراوية كبيرة تقع بين أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية وجمهورية البوير في الترنسفال المعروفة آنذاك بجمهورية جنوب أفريقيا.

ازدادت أهمية هذه المنطقة باكتشاف مناجم الذهب الضخمة في عام ١٨٨٦ في منطقة ويتوترستراند (Witwaterstand) في التزنسفال وكانت بتشوانا لاند بمثابة قناة

السويس نحو الشمال ، والتي عن طريقها أمكن نقل جماعة من المستوطنين البيض الذين احتلوا روديسيا الجنوبية [١٨].

وانقسم أعضاء الوزارة البريطانية بشأن مسألة البتشوانا لاند ، إذ رأى فريق منهم سرعة ضمها إلى الإمبراطورية البريطانية خوفاً من التصاق أراضي مستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية بأراضي الترنسفال ، ورأى فريق آخر عدم ضمها لما يكلف هذا من نفقات في وقت تعاني فيه بريطانيا من إندلاع الثورة المهدية في السودان، وتحاول دعم احتلالها لمصر ، وتعمل جاهدة لتحقيق مشاعر التعاطف بين الهولنديين في مستعمرة الرأس وبين بوير الترنسفال ، هذا فضلاً عن إلتهاب الموقف في إيرلندا.

وزاد من انقسام الوزارة البريطانية ظهور رجلين على مسرح السياسة الاستعمارية البريطانية وتعارض آرائها في هذه الفترة حول البتشوانا لاند ، وهما سيسل رودس C.Rhodes وجون ماكنزي Mackenzie إذ كان رودس لا يثق في العامل الإمبريالي ولا يرى ضرورة لقيام بريطانيا بضم البتشوانا لاند ، لتردد المسئولين في بريطانيا ، وإحجامهم عن المغامرات الاستعمارية ، ومن ثم طالب بقيام مستعمرة الرأس بضم البتشوانا لاند ، وكان يرمي إلى ضرورة السيطرة عليها ، باعتبارها قناة السويس لتجارة مستعمرة الرأس ، وطريقاً للولوج إلى وسط أفريقيا ، وعاملاً مساعداً على تحقيق الحلم الخاص بتنفيذ مشروعاته الاستعمارية إلى الشمال من مستعمرة الرأس ، وكان رودس قد بدأ يصعد نجمه في سماء المال والنفوذ السياسي في جنوب أفريقيا ، أما ماكنزي المبشر البريطاني فكان يريد أن تكون بتشوانا لاند للإمبراطورية البريطانية ، وكان لا يحبذ تنفيذ المشروع الخاص بعملية الضم ، ورأى ماكنزي أن التلكؤ في عملية الضم سيؤدي إلى أن تصبح الترنسفال أقوى الوحدات السياسية في جنوب أفريقيا ، وسيؤثر هذا على التفوق السياسي لمستعمرة الرأس ، وأكد أن السيطرة البريطانية المباشرة على بتشوانا لاند تعد مفتاح السياسة البريطانية في جنوب أفريقيا ، وهي السياسة التي تقوم على عدم السماح بتفوق نفوذ كل من جمهوريتي الترنسفال والاورنج.

ورفض سكانلين Skanlean رئيس وزراء مستعمرة الرأس التعاون مع حكومة بريطانيا في ضم البتشوانا لاند خوفاً من سحب هوفمير Hofimyer رئيس رابطة الأفريكانرز تأييده لوزرائه ، وبالتالي إسقاطها ، وطالب كروجر بالبتشوانا لاند كلها – غير أن جلادستون رئيس ورزاء بريطانيا رفض طلبه متعللاً بمصالح الإفريقيين ، واضطر كروجر إلى التسليم برأي رئيس الوزراء في مقابل موافقة بريطانيا على تقديم تنازلات فيما يتعلق بالشئون الخارجية والسيادة البريطانية على الترنسفال.

وفي السابع والعشرين من فبراير ١٨٨٤ تم توقيع اتفاقية لندن بين الترنسفال وبريطانيا ، وأسقطت الاتفاقية الجديدة اسم الترنسفال ، وحل محلها الاسم القديم وهو جمهورية جنوب أفريقيا ، ونصت على أن يتم استبدال المقيم البريطاني في الترنسفال بمسئول أقل درجة وقلصت الاتفاقية من ديون الترنسفال المستحقة لبريطانيا ، وأعادت تحديد حدود جمهورية جنوب أفريقيا ، واقتطعت من أراضيها البتشوانا لاند ، ورسمت الاتفاقية من جديد بهدف إنقاذه من مخاطر التعرض للإغلاق ، كما روعي فيه أيضاً أن يحتفظ مونتيشيو Montshiwa زعيم الرولونج ومانكوروان Mankurwance زعيم التلهابنج بالأراضي التي في حوزتها ، وإخراجهما من دائرة حماية جمهورية جنوب أفريقيا.

وفشل كروجر في طريق المبشرين ، وتم استرضاءه بجزء من جمهوريتي جوشن لاند وستيلالاند – وسحب كرومر إعلانه بالحماية على البتشوانا لاند ، ومن أهم نتائج اتفاقية لندن أن قررت الحكومة البريطانية ضم المنطقة التي تقع خارج نطاق جمهورية جنوب أفريقيا ، وكان هذا المصطلح "خارج الجمهورية" متسعاً ، وكان يعني في الواقع جنوب البتشوانا لاند التي تألفت من غالبية أراضي ستيلا لاند وجوشن لاند، إلى جانب مناطق الرولونج والتلهاينج ، وكان قرار الحكومة البريطانية ينهض على أساس الضغط على مستعمرة الرأس لتحمل تكلفة هذا الضم ، ورفضت حكومة المستعمرة ذلك.

وقد أثيرت مسألة تعيين مندوب لإدارة المنطقة التي ستضم ، ورشح المندوب السامي البريطاني روستيون – ماكنزي لهذا المنصب ، وأبحر ماكنزي إلى جنوب أفريقيا لتولي منصبه الجديد كنائب للقومسيير لشئون البتشوانا لاند [١٩].

وهكذا نجد أن مؤتمر برلين جاء تتويجاً لجهود ومحاولات القوى الأوربية لتنظيم عمليات التكالب والسيطرة على القارة الأفريقية ، كما أنه ثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوربية في تكالبها للسيطرة على القارة برمتها ، وتكشف لنا النظرة الشمولية لخريطة أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر أن حوالي ١٠ % من مساحة أفريقيا كانت تحت السيطرة الاستعمارية ، ويتمثل هذا الجزء الضئيل من سيطرة فرنسا على الجزائر، وبريطانيا على حوالي مائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب القارة ، ولكن الصورة تغيرت تماماً بعد المؤتمر حتى أنه في أقل من عشرين عاماً بعد عقد المؤتمر استولى الأوربيون على الجزء الباقي من القارة باستثناء مراكش وطرابلس.

وهكذا غير مؤتمر برلين الملامح الرئيسية لتلك القارة الأفريقية بعد أن نظمت عمليات السيطرة ، وتنتهي بذلك قصة الصراع الأوربي على أفريقيا ، وتظل بصمات هذا المؤتمر وآثاره السياسية تنعكس على القارة الأفريقية حتى بعد استقلالها ، وستظل مشكلات الحدود الأفريقية بشكلها الراهن ، وهي ثمار مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ ، من أبرز المشكلات التي تواجه أبناء أفريقيا في مسيرة التقدم الاقتصادي والاستغلال الوطني لمواردهم التي مزقها الأوربيون ، واستغلوها بشكل سيء طوال الحقبة الاستعمارية [٢٠].

وفي ضوء قرارات مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥

اتخذت بريطانيا الإجراءات اللازمة للحفاظ على المناطق الداخلية لمستعمرة ساحل الذهب فيما وراء خط عرض ٥٩ شمالاً حيث لم تعلن أية دولة أوروبية الحماية عليها حيث أقر المؤتمر أن أية دولة ترغب في احتلال أي جزء من سواحل القارة الأفريقية أو المناطق الداخلية فإنها لابد من احتلال هذا الجزء فعلياً ثم أخطار الدول الأخرى الموقعة على ميثاق المؤتمر لتحديد إدعاءتها بشأن هذه المناطق [٢١].

لكن إذا كانت الدول الأوربية قد سوت مشكلاتها مع بعضها ، وقسمت القارة فيما بينها فإن هذه القوى نسيت أن القارة الأفريقية غنية بأبنائها وخصوصاً من المسلمين الذين

واجهوا هذه القوى الأوربية ، وأعلنوا الجهاد ضد هؤلاء الغزاة ، ولم تجد الجيوش الأوربية الطريق مفروشاً بالورود ، بل واجهت أوروبا مقاومة إسلامية قوية ، وكانت هذه المقاومة الإسلامية والزعامات الوطنية الإسلامية وجهودها الفضل الأكبر في الإبقاء على الدين الإسلامي وحضارته في هذه القارة (٢٢).

وبحلول عام ١٩٠٠ كانت أفريقيا كلها تقريباً مقسمة إلى أقاليم منفصلة تحت حكم الغزاة الأوربيين والاستثناءات هي ليبيريا التي كانت تعتبر تحت حماية الولايات المتحدة ، والمغرب التي غزتها فرنسا بعد ذلك بعد سنوات وليبيا التي استولت عليها إيطاليا في عام ١٩١١ ، إضافة إلى أثيوبيا.

خلاصة القول أن الصراع بين الدول الاستعمارية قد تفاقمت خاصة بريطانيا وفرنسا ، حتى أن الحرب أوشكت أن تقع بينهما بسبب حادثة فاشودا (كودوك الآن) عام ١٨٩٨ ، وقد تعمدت فرنسا معاملتها في تونس ، إلى دخول تحالف مع ألمانيا والنمسا – المجر ، وقد ظل عداء إيطاليا يشكل خطراً على فرنسا لعدة سنوات ، ومن ناحية أخرى فعلت ألمانيا نفس الشيء مع بريطانيا بشأن جنوب أفريقيا والكاميرون ، وبالرغم من وعود بريطانيا بأن احتلالها لمصر ١٨٨٢ كان مؤقتاً ، فقد حولته إلى احتلال دائم ، أما الملك ليوبولد الثاني فقد خدع أوروبا كلها ، حتى أعطته أكبر وأغنى منطقة في أفريقيا وهي حوض نهر الكونغو ولا يبدو أن هؤلاء "السادة الغزاة" الذين تردوا إلى هذه الأساليب للحصول على المستعمرات ، يرجى منهم أن يقدموا أي نفع للشعوب التي يستعمرونها (٢٣).

ومنذ أوائل تسعينات القرن التاسع عشر خططت بريطانيا لوضع الأشانتي تحت حمايتها ، وبعد معارك طويلة بين الإنجليز والأشانتي ، وكانت النتيجة هزيمة جيش الأشانتي والقبض على ملكة الأشانتي وأرسلت إلى المنفى في جزيرة سيشل.

وفي أوائل يناير ١٩٠٢ انضمت الأشانتي رسمياً ووضعت تحت إشراف المندوب السامي البريطاني الذي صار مسئولاً أمام حاكم ساحل الذهب وصارت بلاد الأشانتي مستعمرة من مستعمرات التاج ، وطبقت عليها قوانين ساحل الذهب مع بعض التعديلات

(٢٤). وهكذا سيطرت بريطانيا على مساحات شاسعة في أفريقيا استغلتها أسوأ استغلال اقتصادياً وبشرياً وسياسياً مما أثر على المجتمع الأفريقي سلباً حيث التأخر والتخلف.

obeikandi.com

هوامش الفصل الثالث

١- جيمس دافي : المرجع السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٥.

٢- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا ص ٢٢.

٣- نفسه ، Batten : Op. Cit., p.63.

٤- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٢٣ ، ٢٤.

٥- نفسه ، ص ٢٤ ، ٢٥.

٦- د. ميلاد القرمي : تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية ، الجامعة المفتوحة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٤.

٧- رولاند أوليفر ، جون فيج ، ترجمة ، دولت أحمد صادق : موجز تاريخ أفريقيا ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤.

٨- د. شوقي الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، الأنجلو المصرية ١٩٦١ ، ص ٣٠٦.

٩- د. ميلاد القرمي ، ص ٢٣٤.

١٠- محمد عبد العزيز اسحق : نهضة أفريقيا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١، ص ٧٧ - ٨٠.

١١- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٢٦ - ٢٨.

١٢- د. القرمي ، ص ٢٣٤.

١٣- جيمس دفي ، ص ١٢٥ ، ١٢٦.

١٤- د. سعد زغلول عبد ربه : الاستعمار البرتغالي في أنجولا ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، ص ٣٠٠ ، ٣٠١.

١٥- جيمس دفي ، ص ١٢٦ - ١٢٨.

١٦- نفسه ، ص ١٢٨ - ١٢٩.

١٧- نفسه ، ص ١٢٩ - ١٣١.

١٨- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٢٨ ، ٢٩.

١٩- د. محيي الدين محمد مصيلحي ، السيطرة البريطانية على بتشوانا لاند ١٨٤٠ – ١٨٩٥ دراسة وثائقية في تاريخ جنوب أفريقيا الحديث ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٣٨ لسنة ١٩٩١ ، ص ٢٨٣ – ٢٨٥.

٢٠- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٣٤.

٢١- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : التوسع البريطاني في غانا في القرن التاسع عشر ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٣٥ لسنة ١٩٨٨ ، ص ١٨٨.

٢٢- نفسه : المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا ، ص ٣٤ ، ٣٥.

٢٣- د. ميلاد القرمي ، ص ٢٣٦.

٢٤- د. عبد الله عبد الرازق : التوسع البريطاني في غانا ، ص ١٨٦ – ١٩٤.

obeikandi.com